

١٩٦- عن: خولة بنت حكيم أنها سئلت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال: «إنه ليس عليها غسل حتى تنزل، كما أن الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل». رواه ابن أبي شيبة، وهو صحيح (كنز العمال ١٣٢: ٥).

والدقق تعم حالة النوم واليقظة، ففيه أولاً أن عمومها لحالة النوم ممنوع، لما في حديث على من قوله ﷺ: «إذا رأيت المذي فتوضأ واغسل ذكرك وإذا رأيت فضخ الماء فاغتسل» مقيدا بالرؤية، وهي لا تتصور إلا في اليقظة حقيقة، وثانياً إن سلم عمومها لها بحمل الرؤية على العلم، فهي أولى بالتخصيص من هذه، لأنها أفادت حكم حالة النوم بعمومها إشارة، وأحاديث الباب وردت في حالة النوم خاصة وأفادت حكمها صراحة، والخاص يقضى على العام والصريح على الإشارة، فافهم. وأما كونه خلاف الدراية فلأن التيقن بالدقق أو الشهوة متعذر مع النوم، فكيف يحال الحكم عليه؟

لا يقال: إن لهذا يستلزم القول بوجوب الغسل من خروج المني من غير شهوة، لأننا نقول: عدم تذكر الشهوة لا يستلزم عدمها في نفس الأمر، فغاية ما قلنا إن تذكرها والتيقن بها ليس بشرط. وأما إن وجودها ليس بشرط فلا، فنقول: إن المستيقظ إذا رأى على ثوبه أو جسده بللاً ونحوه ولم يتذكر شيئاً أصلاً، فإن تيقن أنه منى أو شك في كونه منياً أو مذيّاً وجب عليه الغسل لوجود الشهوة، لأن النوم مظنة الاحتلام، فيحال عليه، ثم يحتمل في صورة الشك أنه منى رقيق بالهواء أو للغذاء، فاعتبرناه منياً احتياطاً، والحاصل أن وجود الشهوة يكون حقيقة مرة ومظنة أخرى، فالأول في حال اليقظة وتذكر الاحتلام، والثاني في حال النوم إذا لم يتذكر شيئاً.